النهار
٩٥/٧/١

محاورات "النهار" حول المفاوضات وملف لبنان ومستقبل عملية السلام (٣)

في هذه الحلقة الثالثة من محاورات "النهار" لتابع الجزء الاخيرمن الحوار مع الدكتور غسان سلامة حول مستقبل عملية السلام في الشرق الاوسط وما تنطوي عليه من ملفات تتصل بالمسارين السوري واللبناني في المفاوضات:

*** خلال مراحل الانسحاب الاسرائيلي هل يقوم الجيش اللبناني بالانتشار معتمدا على دعم دمشق، او تتم الاستعانة بالجيش السوري كما يردد البعض؟ واستطرادا من سيتولى ضمان الترتيبات الامنية، وما يتطلبه هذا من تفاهم مع المقاومة و"حزب الله" تحديدا؟**

– اعتقد ان الأمرين متلازمان ولكنهما متميزان. ففيما يختص بالمقاومة او بحزب الله، فانه لا يخامرني شك بان قيادتهما واعية تماما للمخاطر التي قد تصدّع البنيان الداخلي من جراء قبول الدولة ومعظم اللبنانيين باتفاق ما، على علاّته، والرفض الداخلي المسلح للتعهدات التي تكون الدولة قد اخذتها على عاتقها. واذا كانت المقاومة في الجنوب قد تعلّمت الكثير من سنوات مواجهتها للاحتلال فان قادتها تعلّموا، الاهوال المتأتية عن التناحر الداخلي وعن الخروج المسلح على ارادة الدولة. وبالتالي فاني لا اتوقع ولا اتمنى اي مواجهة بين الجيش اللبناني وحزب الله او المقاومة، بل آمل واتوقع بان يثبت ابناء المقاومة عمق انتمائهم الوطني من خلال الحرص على الوحدة الداخلية واحترام هيبة الدولة بقدر ما اثبتوا عمق ذاك الانتماء من خلال العمليات الجريئة التي كسروا من خلالها هيبة الاحتلال. ومن الامور التي من شأنها تسهيل هذا التوافق الداخلي هو الالتفاف اللبناني الواسع حولها ورفض الاحتلال، والوهن الحاصل لكل المقولات التي كانت تدعو للاستقواء باسرائيل او للتعامل معها. ولا بد ان تبادل المقاومة هذا التفهم الشعبي لاهدافها المعلنة بالحرص على احترام الشرعية وعلى تثبيت هيبة الدولة.

على الارض، يجب التمييز بين مرحلة الانسحاب من جهة والوضع الدائم الذي يلي الانسحاب من جهة اخرى. خلال الانسحاب سيكون الدور الاول على الارجح للقوة الدولية التي ستنتشر غالبا فور التوصل الى اتفاق، اما في المرحلة الدائمة فسيعود الدور الاول للجيش اللبناني تؤازره القوة الدولية بعد اعادة تشكيلها. وانا لا ارجّح من ناحية اخرى انتشارا للجيش السوري خارج المناطق التي انتشر فيها حتى الآن. غير ان الجيش السوري، طالما هو منتشر في لبنان، قد يدعم تحرك الجيش اللبناني بالحلول مكانه موقتا في بعض المواقع الى الشمال من الليطاني او يمده ببعض المعدات كما حصل في السابق.

اما الترتيبات الامنية الدائمة، فهي من مسؤولية الدولة اللبنانية التي لا يمكن لغيرها ان يؤمنها مكانها. والمعادلة هنا ايضا واضحة: اذا كانت سوريا لم تتوصل الى اتفاق فان لبنان لن يوقع اتفاقا منفردا. اما اذا كانت سوريا قد وقعت اتفاقا فان مختلف الافرقاء اللبنانيين سيفهمون على الارجح النتائج الطبيعية لهذا الحدث على مسلكهم السياسي. ولكن ضمان التنفيذ بالتأكيد مسؤولية الدولة اللبنانية بضمان الراعيين، وبوجود قوة دولية على الارض.

*** هل ينوي لبنان ان يحذو حذو سوريا فيفتح ملف القضم الاسرائيلي للاراضي الجنوبية وتهويدها، مطالبا باعادة هذه الاراضي (مزارع شبعا واراضي الطيبة وغيرها) كما تطالب سوريا بالعودة الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧؟**

– هذا ايضا مجال اختلاف كبير بين المسارين. سوريا تطالب بالعودة "لخط ٤ حزيران ١٩٦٧" اي بانسحاب اسرائيلي كامل من كل شبر احتلته اسرائيل آنذاك. بينما يبدي المسؤولون الاسرائيليون (معظمهم على الاقل) استعدادا للانسحاب الى "الحدود الدولية" بين البلدين، اي ابقاء بقعة من الارض مساحتها حوالي ٤٥ كلم٢ كانت تحت السيادة السورية قبل ١٩٦٧، على رغم منازعات قديمة حول ملكيتها تعود الى سنوات التنافس الفرنسي – البريطاني، وهي منطقة الحمّة وشمال بحيرة الحولة.

الوضع مختلف في الجنوب، لان العودة الى "الحدود الدولية المعترف بها" هو مطلب لبناني وليس اسرائيليا، لان لبنان متمسك باصرار بالخط الحدودي الموضوع في الاتفاق الفرنسي – البريطاني في تاريخ ١٩٤٠/١٢/٢٣ والذي عارضته المنظمة الصهيونية في حينه وحتى انشاء دولة اسرائيل، ثم قامت اسرائيل بقضم بقع الى شماله بعد ١٩٤٨ وبعد غزوها للمنطقة سنة ١٩٧٨.

من هنا يعمل لبنان على انسحاب "للحدود الدولية المعترف بها" بينما تسعى سوريا لانسحاب الى خطوط "ما قبل ٤ حزيران" وهما موقفان مختلفان لان الظروف التاريخية في الحالتين مختلفة.

*** يتحدث السوريون عن شيء اسمه "محتوى السلام" اي التطبيع والعلاقات والادوار، فهل يملك لبنان تصورا لهذا المحتوى، وعلى اي اساس تم وضعه او يفترض ان يوضع؟**

– يتجاوز موضوع التطبيع لبنان كثيرا فهو امسى مسألة عربية شاملة. وهو يتجاوز ايضا المواقف الحكومية من المسألة لانه يمس الناس العاديين في معتقداتها واحلامها واوهامها. وبقدر ما يبدي البعض حماسة لاقامة علاقات عادية، تجارية وثقافية وسياحية مع اسرائيل بقدر ما نشهد في لبنان وعموم المنطقة ممانعة نقابية وحزبية وفردية للتطبيع. واعتقد ان هذ التعبئة الشعبية حول الموضوع امر مثير للاعجاب لانه يدل على حس عميق عند الناس بان هذه التسوية تتجاوز الديبلوماسيين والخبراء والجنرالات لتمس الانسان العادي في هويته السياسية. وآمل ان يتوسع النقاش الدائر حول التطبيع وان يتعمق لانه يشير ايضا الى نمو الروح الديموقراطية. وقد اثبتت تجارب كثيرة الى ان الديموقراطية لا تعيق المفاوضات الديبلوماسية بل تساهم ايجابيا فيها من خلال تذكير القادة بالخطوط الحمر التي لا ينبغي تجاوزها ومراقبة مسلكهم خلال العملية التفاوضية لمنعهم من الرضوخ وتشجيعهم على الثبات والصمود والمثابرة والسعي للخروج بافضل النتائج الممكنة من التسوية.

ولكنك تشير تحت مصطلح"التطبيع" الى امر ثان مختلف تماما عن معناه المتداول، يتعلق بموقع لبنان المحتمل بعد التسوية – هذا سؤال مشروع تحوم حوله مختلف المقولات البدائية والاوهام المتراوحة بين التفاؤل الساذج "بعوائد السلام" (peace dividends) والتشاؤم الاسود بآثار التسوية على مستقبل لبنان. دعني في هذا المجال اذكّر بالبديهيات:

١– إن تمت التسوية او لم تتم فللبنان مصلحة اكيدة، اذا شاء ان يكون له دور اقليمي فاعل، الا تأتي التسوية (او الا يعلن عن فشلها) الا وهو معافى تماما من آثار حربه المدمرة. وبالتالي فان الشرط المسبق لفوز لبنان بدور اقليمي يتناسب مع طموحاته هو تثبيت مؤسساته على قواعد امتن بكثير من تلك التي عايشناها خلال السنوات القليلة الماضية وذلك باحترام قواعده الدستورية وبالتخلي عن افرازات التسوية الداخلية المجتزأة (كالترويكا الرئاسية) وباعادة التواصل بين السلطتين التشريعة والتنفيذية، وباجراء الانتخابات في مواعيدها وباعتماد قوانين انتخابية تؤمن المساواة بين المواطنين، ووقف التعديات على حقوق الانسان وكل العناصر التي تسمح ببناء المؤسسات الديموقراطية السليمة ودولة القانون.

٢– إن تمت التسوية (او لم تتم) فللبنان مصلحة ان يلج تلك المرحلة وقد تعافى اقتصاده، وتحسنت ماليته العامة واستطاع ان يعيد تشييد بنيته التحتية.

وعلينا تالياً ان نبرز حرصنا على لجم الانفاق والتركيز على المشاريع المنتجة وضبط التضخم وتأمين البنية التحتية في الفترة التي ما زالت تفصلنا عن التسوية وعن تنفيذها. ويقيني اننا اضعنا فرصا عدة منذ سنة ١٩٨٩ وعلينا ان نسرع الآن لكي لا نصل الى مرحلة ما بعد التسوية ونحن ما زلنا منهمكين باعادة بناء ما دمرته الحرب وبدفع الفوائد على ديون ما بعد الحرب.

٣– لم يأت النزاع العربي – الاسرائيلي خصوصا بعد ١٩٦٧، الا بالوبال على لبنان. وعلى الخائفين من آثار التسوية على لبنان ان يفقهوا ان التسوية الاقليمية إن تمت فلا يمكن ان تكون تأثيراتها على لبنان بأسوأ مما كانت سنوات النزاع وآثار هزيمة حرب ١٩٦٧. وتاليا فانني متفائل بتمكن لبنان من استعادة دوره بعد نحو ربع قرن من احتجازه اسيرا لتموجات النزاع الاقليمي وتحولاته.

٤– في مختلف المجالات الاقتصادية فان لبنان، على عكس ما يعتقده البعض، ليس في موقع تنافسي حاد مع اسرائيل. فاقتصادها قائم على التصدير اساسا (١٣ مليار دولار من الصادرات سنة ١٩٩٤ في مقابل ٥ مليارات لمصر واقل من مليار للبنان). والناتج العام الداخلي فيها يفوق الناتج اللبناني اكثر من عشر مرات ومدخول الفرد يجعلها اقرب الى بعض الدول الاوروبية مثل ايطاليا او اسبانيا منه للبنان. وبالتالي فان تحديد دور لبنان لا ينبغي ان يكون بالمقارنة المهجوسة مع اسرائيل او بالتخوف منها بل من خلال جعل لبنان موقعا تنافسيا للاستثمار الخارجي، وللصناعات الخفيفة وللخدمات السياحية والتربوية والاستشفائية. وكم صدمت عندما قرأت في العدد الاخير من المجلة العلمية الاميركية ميدل ايست جورنال اعلانا موجها للعلماء الاميركيين يدعوهم لتعلم اللغة العربية... في جامعة اسرائيلية تعدهم بالانخراط الكامل في جو شرقي مؤاتٍ لتعلمها. هذا المثل صورة عن نوع التحديات التي ستواجهنا والتي لا يمكننا ان نتغلب عليها الا بخلق الجو الامني والسياسي والتشريعي الملائم للاستثمارات الخارجية وباعادة تحديد دورنا الاقليمي الذي نافستنا عليه خلال الحرب دول مثل اليونان وقبرص والبحرين وغيرها بقدر ما قد تنافسنا عليه اسرائيل غداً.

*** ماذا يقول لبنان لاسرائيل اذا طالبت مثلا بحصة من المياه، وما هي الحجج والبراهين التي سيقدمها لتأكيد حاجته الحيوية الى كل ثروته المائية؟**

– موضوع المياه جدي ولكن بعض السياسيين عندنا يختزلون النزاع مع اسرائيل الى موضوع المياه. وبوضوح فان موضوع الثروة المائية في عموم لبنان مسألة في غاية الاهمية هدرا وتلوثا وفرصا ضائعة. ولكن هذا الموضوع ليس من شأن اسرائيل ولا يجب ان نقبل بأن نضعه على طاولة المفاوضات معها لانه شأن داخلي لبناني. ان ما نقبل وضعه على الطاولة هو استيلاء اسرائيل على جزء محدود من مواردنا المائية في منطقة محددة تماما ورغبتنا بارغامها على احترام القانون الدولي المتعلق بها وبالذات البنود المتعلقة بسيادة الدول على مواردها الطبيعية.

غسان سلامة: يخيفني الجمود اللبناني في انتظار السلام

٦

وتذكرني هذه المسألة بما حصل بين اسرائيل وسوريا اخيرا في موضوع الترتيبات الامنية. كان الموقف الاسرائيلي يسعى الى وضع كامل القدرات العسكرية السورية على طاولة المفاوضات وكان الرد السوري بأن الترتيبات ان تم الاتفاق عليها محصورة بمنطقة الجولان وما يحيطها مباشرة. اما جل القدرات العسكرية السورية فلا تقبل دمشق بوضعها موضع التفاوض لانها جزء من السيادة.

وهكذا يجب ان يكون موقفنا من موضوع المياه. نهر الليطاني مثلا ينبع في الاراضي اللبنانية يخترق الاراضي اللبنانية ويصب على شاطئ لبناني وهو بالتالي ليس موضوع تفاوض. اما الانهر العابرة للحدود فتنطبق عليها بنود مغروفة من القانون الدولي قامت اسرائيل بمخالفتها علنا للاستيلاء على كامل دفقها وهذا ما سيسعى لبنان الى وقفه مستندا الى القانون الدولي كما الى حقوق مواطنيه من المزارعين.

*** هل تعتقد ان الخبراء واهل الاختصاص لهم كلمتهم في تحديد هذه التفاصيل الحيوية، واين دور خبرائنا في الامور التفصيلية، او ان الامر متروك للسياسيين وللانشاء السياسي؟**

– انت تضع هنا الاصبع على علة كبيرة في الثقافة السياسية تتعلق بالمفهوم اللبناني السائد للسياسة. فمعظم اهل السياسة في هذا البلد يمارسها وكأنها استئثار بسلطة متواضعة وبوجاهة منتفخة بينما المفروض ان تكون تواصلا وتفاهما وتشاورا مستمرا. وبالتالي فان قيام الدولة بطلب الدراسات وتنظيم الحلقات الدراسية المغلقة وتفعيل الخبرات الوطنية المختلفة في الداخل والخارج من شأنه لا ان يعزز موقعها التفاوضي فحسب بل ان يبدّل ايضا من مفهومها المتخلف للسياسة.

واذكر بالمناسبة انه في مؤتمر مدريد، تسلیت في فترات الاستراحة برفقة صديقين هما كامل ابو جابر (وكان رئيسا للوفد الاردني ووزيرا للخارجية) وعلي الدين هلال (وكان عضوا في الوفد المصري) بتعداد الاكاديميين، وبالذات اساتذة العلوم السياسية في مختلف الوفود الحاضرة. واستطعنا تعداد ٢٢ استاذا من اصل حوالى ٩٠ من رؤساء الوفود واعضائها. وفي الدول المتقدمة فان التواصل يومي بين عالم الديبلوماسية والعالم الاكاديمي. ونعلم اليوم ان وزارة الخارجية الاميركية عقدت عشرات الاجتماعات التشاورية مع باحثين وعلماء اميركيين في فترة التحضير لمدريد وانها، مثلها مثل روسيا واسرائيل والدول الاوروبية، تستعين بعدد هائل منهم لوضع مقترحاتها او لاعادة صياغتها. وفي هذا عبرة.

ولكن الامر لا يكون بالاختيار بين السياسيين والخبراء لان الحاجة ماسة للفئتين معا. ولا اريد بالمناسبة ان اضع كل السياسيين في سلة واحدة فبينهم الخفيف المزايد، واللامبالي، ومنهم ايضا من يهتم ويتابع ويسأل. لهذا السبب يجب التمييز بينهم. واسوأ انواع السياسيين على الاطلاق هم اولئك الذين عوضا عن استشارة الخبراء، يفضّلون عليهم ويستدعونهم للمحاكمة لانهم تجرأوا وعبروا عن رأيهم (كما حصل اخيرا في موضوع النفايات).

والواقع ان لبنان الذي يتغنى بثروته الثقافية يجد قدرا من الصعوبة الداخلية الكافية في عدد من الامور التقنية، بسبب هجرة العقول التي سببتها الحرب. وبالتالي من المفيد ان تتم الاستفادة من بعض هؤلاء من خلال استدعائهم للوطن.

وعلى اي حال فان للخبراء العسكريين والماليين والديموغرافيين والاقتصاديين دور لم يلعبوه حتى الساعة في صورة كافية بسبب انهماكهم في القضايا الداخلية أو عدم اعتماد الدولة عليهم. وآمل ان يتم التعويض عن ذلك في القريب من الزمن.

*** اذا كانت المفاوضات تتخذ شكل حرب حقيقية تدور فوق الخرائط وعبر الخطط والافكار، هل تعتقد ان لبنان الخارج مدمرا من حروبه الاخرى، قادر على ربح هذه "الحرب" او على الانتصار في "معاركها" التي ستقرر مستقبله ودوره في المنطقة؟**

– لا ريب ان لبنان كان في موقع تفاوضي اقوى بكثير لو انه دخل المفاوضات من دون ان يكون قد مر بتجربته الدامية والتي ما زالت اثارها الكثيرة، في مجال المؤسسات، والاقتصاد والعلم تجثم على صدورنا. ولكن قطار التسوية لن ينتظر لبنان كي يتعافى تماما قبل ان يدعى لركوبه.

ولكن لبنان افضل اليوم مما كان عليه عند انطلاق مسيرة التسوية، لاسيما ان نظرتنا الى توحد المؤسسات، والتوافق الداخلي المتين على رفض الاحتلال الاسرائيلي، والقدر ولو غير الكافي من الاستقرار النقدي، ومن استتباب مستوى اعلى من الامن الداخلي. وبما ان التحدي الاساسي للبنان هو استعادة ثقة العالم بدولته، فعلى اصحاب القرار ان يفهموا ان ثقة الآخرين بقيام الدولة مشروط باقتناع اللبنانيين انفسهم بذلك، من خلال تشييد دولة القانون والانتقال من حال اللاحرب الداخلية بافرازاتها المذهبية والاجتماعية المقلقة الى حال السلم الداخلي الحقيقي. فافضل حجة توضع بمواجهة اسرائيل هي العودة الحقيقية في لبنان لمبادئ العيش المشترك، والمؤسسات الديموقراطية، والوحدة الوطنية. واي تأخر او عودة للوراء في هذه المسائل تؤثر سلبا على الموقع التفاوضي اللبناني.

انا لست متشائما في مقدرة لبنان على ربح "معركة" المفاوضات، وألمس منذ فترة قصيرة اهتماما دوليا اوضح لمساندته على ربحها. لكن العالم محق تماما عندما يقول: "ساعدوا انفسكم لكي نتمكن من مساعدتكم" مما يعني انشئوا دولة القانون ونحن نعمل معكم على صيانة حدودها.

*** كيف ترى دور لبنان في اطار "الشرق الاوسط الجديد"، وهل تعتقد ان المفاوض اللبناني انطلق في حجه وافانيده من رؤيا حقيقية لهذا الدور؟**

– "الشرق الاوسط الجديد"، وبالتالي دور لبنان فيه مسألة لا تلعب فيها المفاوضات الجارية مع اسرائيل الا دورا جزئيا. فعلى اهميته فان النزاع العربي الاسرائيلي لم يكن العنصر الوحيد المكون لشكل المنطقة. وتسويته، ان تمت، لن تكون العنصر الوحد في اعادة تشكيلها. ودور الاوطان لا تحدده المفاوضات الديبلوماسية الا في صورة محدودة بل ان هناك عناصر اخرى تنافس التسوية اهمية في صوغ مستقبل المنطقة واعادة توزيع الادوار فيها مثل الانفجار السكاني وضرورة لجمه، ومتانة المجتمعات الداخلية، ومستوى الثروة البشرية في المجال التكنولوجي، وتطور اسعار السلعة الاساس (اي النفط)، ونمو مؤسسات المشاركة الشعبية وغيرها. والذين يراهنون على ان التسوية الاقليمية ستغيّر بمفردها شكل المنطقة ان يتذكروا ان ١٧ عاما من السلام المصري – الاسرائيلي لم تكن كافية لتحديد ماهية العلاقة بين البلدين، وان الاتفاقات السابقة في الشرق الاوسط لم تخفض حجم الانفاق العسكري في صورة جذرية، كما لم تشجع على الاستثمار الخارجي (الشرق الاوسط مثل افريقيا في هذا المجال ينفر المستثمر)، ولم توسّع رقعة الديموقراطية في صورة ملموسة. ان المراهنة على "عوائد السلم" بوصفها الدواء السحري لقضايا المنطقة هو السذاجة بعينها. اما قراءة توهمات شمعون بيريز الساحرة حول "الشرق الاوسط الجديد" فهي تثير السخرية حتى داخل اسرائيل. وتخوفات بعض العرب المهووسة من اثار التسوية الكارثية على كل شيء في مجتمعاتنا تثير الشفقة.

لذلك يخيفني ذلك الجمود الذهني والمؤسسي والاقتصادي الذي يتحكم باللبنانيين بانتظار تسوية هي معجزة للبعض وكارثة للاخرين. انا لا اريد طبعا تنفيه التفاوض او التقليل من خطورته ولكني لا اريد له ايضا ان يصبح، كما هو حاصل الى حد كبير، حجة دائمة لتبرير عجزنا عن النهوض ببلدنا كما يجب، وعلى تثبيت مؤسساتنا الدستورية، واعادة بناء اقتصادنا... بانتظار "غودو" عجائبي سيصيبنا بالاحباط، كما في مسرحية بيكت الشهيرة، ان نحن افرطنا حتى البلاهة بتعليق مصيرنا على قدومه.

هذا الجمود هو الذي يفسر غياب نقاش وطني ضروري واسع حول سبب وجود لبنان وحول دوره في المنطقة. هناك كتابات شاعرية، وتخوفات هاجسية، وشطحات متفائلة، لكن التصور الحقيقي ليس موجودا بعد وكأننا ننتظر الآخرين لنتأقلم مع مشاريعهم. ولا تقع المسؤولية في ذلك على الدولة فحسب، بل ايضا على المثقفين والخبراء الذين يبدون بعض الكسل في هذا المجال.

*** اذا لم تكن الرؤيا واضحة ومكتوبة هل تعتقد ان عقد خلوة او مجموعة من الخلوات تجمع اهل السياسة والعلم والتخطيط والخبرة، يمكن ان تؤدي الى وضع هذه الرؤيا؟**

– طبعا. مع العلم انه ليس من الضروري انتظار مبادرة الدولة، بل من الافضل ان تأتي المبادرة من الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاهلية وان تعرض لاحقا نتائجها على المسؤولين وعلى الرأي العام. ويتطلب هذا من الخبراء النزوع عن ميلهم للعمل الفردي والتخلي عن سهولة الانشاء الايديولوجي وهو ضد الانشاء السياسي ومرآته. ومع احترامي للصحافة، فإن النقاش الجدي في هذه المسائل لا يتم فقط امام الكاميرا والميكروفون، بل اجمالا بعيدا عنهما.

*** في غياب الملفات واذا صح القول ان ليس في يد المفاوض اللبناني ملفات ماذا ستحصد هذه المفاوضات؟**

– انا افهم اصراركم على "الملفات"، وبعضها موجود فعلا، وبعضها قيد التحضير والحاجة تبقى دائمة للمزيد منها. ولكن التفاوض ليس ممارسة تكنوقراطية تنحصر بمعرفة مدى تدفق المياه كل ثانية في نهر الحاصباني او دقة اصابة الكاتيوشا. هذه عناصر اساسية ولا غنى عنها واي معلومات اضافية عنها مرحّب به، بل على الدولة ان تضاعف جهودها للحصول عليها في الداخل كما في الخارج. غير ان الالحاح على افضل نوعية ممكنة من الملفات لا يجب ان يغيب العناصر الاخرى للتفاوض الناجح مثل وحدة الموقف السياسي الداخلي، والدعم الرسمي والشعبي الذي يحظى به المفاوض، واستقلال رأيه، والاعمال الدائم لمخيلته بهدف التوصل الى افضل النتائج، ناهيك بمقدرته على اقناع الخصم والراعي بحججه. وان كان من عنصر جوهري فهو تمتع المفاوض بثقة دولته الكاملة كي يتمكن من المناورة والمبادرة. فافضل المفاوضين، واحسن الملفات قد تؤدي للفشل ان غابت تلك الثقة.

وحده الموقف الداخلي، ثقة الدولة بمن يفاوض باسمها، وتحضين الذات باكبر قدر من الخبرات والدراسات والابحاث هي الشروط الثلاثة المحورية لتفاوض ناجح وآمل ان نجمعها معا قبل الجولة المقبلة من التفاوض لانها في الارجح حاسمة.